المؤسسات الزراعية الناشئة: نموذج لتفعيل الابتكار لدى صغار المزارعين

Agricultural Start-ups: a Model of Innovation for Smallholder Farmers

عائشة سلمة كيحلي [1] *، لمياء عماني [2] ، إدورد نشأت[3]

Aicha Selma KIHELi Lamia AMANI Edward Nashaat

[1] مخبر (LUEDLD) جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، selmaboussar@yahoo.fr ،

[2] مخبر (LUEDLD) جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر ، Lamitta.ame2001@yahoo.fr

[3] معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات والنظم القاهرة، مصر، Nashaat691@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2022-02-20 **تاريخ القبول:** 2022-03-22 **تاريخ النشر:** 2022-03-31

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى مناقشة دور المؤسسات الناشئة الزراعية التي تفعل الابتكار في نماذج الأعمال المستدامة لدى صغار المزارعين. حيث تساهم المؤسسات الزراعية الناشئة بشكل كبير في تقديم الدعم للقطاع الفلاحي وجعله قادرا على زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية ذات الطابع الاستراتيجي، بشكل يسمح له بمواجهة الطلب المتزايد على المنتوجات الفلاحية والتخلص من التبعية الغذائية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الزراعية الناشئة ساهمت في مواجهة التحديات التي يواجهها القطاع الفلاحي والمرتبطة بالاستغلال العقلاني للثروات الطبيعية (المياه والتربة)، وكذا انعكاسات التغيرات المناخية على أنظمة الإنتاج وفق الحلول العلمية والإبداعية التي تقترحها المؤسسات الناشئة لبلوغ مرحلة الفلاحة الذكية والمستدامة، من أجل تعزيز الأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: صغار المزارعين؛ مؤسسات ناشئة؛ ابتكار؛ فلاحة ذكية؛ نماذج أعمال مستدامة؛

تصنيف JEL : M21 ؛ Q16

Abstract:

This paper aims to discuss the role of agricultural start-ups that drive innovation in sustainable business models for smallholder farmers. Where the Agricultural Start-ups contribute significantly to providing support to the agricultural sector and making it able to increase production and improve productivity of a strategic nature, in a way that allows it to meet the increasing demand for agricultural products and get rid of food dependency.

The study found that the emerging agricultural institutions contributed to facing the challenges posed by the agricultural sector and related to the rational exploitation of natural resources (water and soil), as well as the repercussions of climate change on production systems according to the scientific and creative solutions proposed by the Start-ups to reach the stage of smart and sustainable agriculture, in order to promote Food security.

* : عائشة سلمة كيحلي

Keywords: Smallholder Farmers; Startups; Innovation; Smart Farming; Sustainable Business Models.
JEL Classification Codes : M21 ; Q16

1. مقدمة:

واجه الاقتصاد الجزائري تحديات جمة في سعيه للانتقال إلى مرحلة التنويع الاقتصادي رغم الوضع المالي المريح الذي كان فيه، وحسب أحد تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي للفترة 2000-2014، فقد سجلت الجزائر ترتيبين متناقضين للغاية، فقد احتلت المرتبة الخامسة عالميا من حيث مؤشرات الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي، ولكنها احتلت المرتبة 134/99 بمقياس التنافسية والقدرة على التنويع. أخذ قطاع المحروقات نصيب الأسد من المساهمة في الناتج الداخلي الخام بالرغم من الأريحية المالية التي عاشتها الجزائر آن ذاك نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار النفط، في حين كانت مساهمة كل من القطاع الصناعي، البناء والقطاع الزراعي بنسبة 7% ، 10% و 11% على الترتيب.

بعد تهاوي أسعار النفط وتداعياتها التي مست مختلف نواحي الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، تقرر انتهاج رؤية إستراتيجية تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتحويل الثروة الناتجة عن الموارد القابلة للنضوب إلى أصول منتجة ذات دخل دائم ضمن ما يسمى باقتصاد الفعالية (برنامج للنمو الاقتصادي2015 /2019). وكان للقطاع الفلاحي حصة معتبرة من المخططات والبرامج القطاعية، حيث قامت بإصلاحات اقتصادية وهيكلية مدعمة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وإعطاء أهمية أكبر للقطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية بتوفير كل الإمكانيات والدعم اللازم له، خاصة بداية من الألفية الثالثة، بهدف استغلال كافة الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة. حيث تم تخصيص أغلفة مالية هامة للنهوض بالقطاع الفلاحي ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو. فشرع في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDAR) في سبتمبر 2000 في محاولة للنهوض بالإنتاج الفلاحي وتحسين مستوى المستثمرات الفلاحية، وقد حدد لتنفيذ هذا البرنامج آليات خاصة تمثلت في كل من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز، القرض الفلاحي والتأمينات الفلاحية والصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي. وقد تم توسيع هذا المخطط سنة 2002 ليشمل التنمية الريفية، سمي بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، والذي يهدف إلى ترقية القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية وإدماجها عن طريق الاستغلال العقلاني الأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة، بما يساهم في تحقيق تنمية فلاحية مستدامة. كما تم إطلاق في أوت 2009 برنامج للتجديد الفلاحي والريفي الذي ركز على مبدأين لمساهمة القطاع الفلاحي في التنمية تمثلا في الشراكة والتعاضدية.

يبين الواقع عدم نجاح القطاع الفلاحي في تغطية الطلب الوطني على المنتجات الفلاحية خاصة فيما تعلق بالسلع الغذائية الأساسية، أين يلاحظ زيادة اعتماد الجزائر على الأسواق الخارجية وبدرجات كبيرة لتلبية الاحتياجات الوطنية، بالرغم من سلسلة الإصلاحات المتعاقبة التي شهدها هذا القطاع منذ الاستقلال تحت عناوين مختلفة (تسيير ذاتي، ثورة فلاحية، إعادة الهيكلة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية...)، والتي سعت الدولة من خلالها لتقديم الدعم للقطاع الفلاحي لجعله قادرا على زيادة الإنتاج

وتحسين الإنتاجية ذات الطابع الاستراتيجي، بشكل يسمح له بمواجهة الطلب الوطني المتزايد على المنتوجات الفلاحية.

وعليه وجب التفكير بمقاربات بديلة تسمح بالنهوض بالقطاع الزراعي من خلال الاستثمار في نماذج أعمال مستدامة تركز على صغار المزارعين باعتبارهم الفئة التي يعول عليها لتحقيق الاقلاع الفلاحي، لأجل هذا قمنا بصياغة إشكالية هذه الورقة البحثية في السؤال الجوهري التالي:

كيف يمكن للمؤسسات الناشئة الزراعية أن تساهم في تفعيل الابتكار لدى صغار المزارعين؟ وما هي الإمكانات الممكن استغلالها في الجزائر؟

أهداف البحث: هدف هذا البحث وبشكل أساسي التعرف على دور المؤسسات الناشئة في تحقيق الإقلاع الفلاحي من خلال تنويع الدخل مع تخفيف مخاطر الموسمية التي يتميز بها النشاط الزراعي عموما، ونقص كفاءة اليد العاملة ودوريتها، مع عدم اليقين المحيط بالدخل الزراعي بما يجعلها تخضع لتفاعل عوامل الدفع والجذب.

منهجية البحث: اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي وذلك من أجل التعرف أكثر على المؤسسات الناشئة الزراعية وما مدى مساهمتها في تحقيق الإقلاع الفلاحي، ولقد تم الاعتماد على عدة مصادر والمتمثلة في الكتب والرسائل العلمية والمجلات والمواقع الالكترونية وغيرها.

2. مفهوم المؤسسات الناشئة الزراعية

في إطار عصرنة قطاع الفلاحة والتنمية الريفية تم عقد اجتماع تنسيقي بين كل من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة واقتصاد المعرفة، والوزير المنتدب المكلف بالحاضنات، للبحث في سبل تطوير القطاع باستعمال مخرجات وتطبيقات البحث العلمي والابداع التكنولوجي الرقمي من خلال إدماج المؤسسات الناشئة في القطاع الفلاحي (زراعة، تربية حيوانات، السقي الزراعي، تثمين المنتوجات الزراعية...). بغية مواجهة التحديات التي يفرضها القطاع والمرتبطة بالاستغلال العقلاني للثروات الطبيعية (المياه والتربة)، وكذا انعكاسات التغيرات المناخية على أنظمة الإنتاج وفق الحلول العلمية والابداعية التي تقترحها المؤسسات الناشئة لبلوغ مرحلة الفلاحة الذكية والمستدامة، من أجل تعزيز الأمن الغذائي (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2020) .

ونظرا لأهمية الموضوع وباعتباره المنحى الذي تعول عليه الوزارة والدولة للنهوض بالقطاع وجب أخذ تعريف للمؤسسات الناشئة وخصائص المؤسسات الناشئة الزراعية.

1.2 مفهوم المؤسسات الناشئة:

تعد مؤسسة ناشئة: "كل مؤسسة حديثة النشأة في عالم الأعمال، صغيرة رأس المال، والتي لم تكن موجودة من قبل لأي نشاط آخر، فيما عدا اشتراط انطوائها على معدلات نمو معتبر (القانون رقم 20،

2018، صفحة 5)، كما تعرف على أنها "مؤسسة حديثة التأسيس (شابة ويافعة) في عالم الأعمال تقدم منتجات وخدمات جديدة تعتمد تكنولوجيا الابتكار" (الساحلي، 2021) .

أما المشرع الجزائري فقد عرفها وفق نص المرسوم التنفيذي رقم 254/20 على أنها المؤسسة التي تستوفي الشروط التالية (لمرسوم التنفيذي رقم 254/20، 2020، صفحة 2) :

– أن تكون خاضعة للقانون الجزائري؛

– ألا يتجاوز عمرها ثمانية سنوات –تحتسب بداية من حصولها أول مرة على علامة مؤسسة ناشئة، باعتبار هذا الوسم يمنح لمدة أربعة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة؛

– أن يكون نشاط وأعمال المؤسسة منصبة على إنتاج السلع وتقديم الخدمات، مهما كانت طبيعتها ونوعها، على أن يتضمن فكرة مبتكرة، بما يساهم في استقطاب الكفاءات والأفكار المبدعة؛

– عدم تجاوز رقم أعمال المؤسسة الحد الأدنى الذي تفرضه اللجنة المختصة، والذي لن يتجاوز الحد الأدنى لمنح صفة مؤسسة صغيرة ومتوسطة والمحدد بـ 4 مليار دج؛

– أن يكون على الأقل 50% من رأسمال المؤسسة مملك من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق الاستثمار المعتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى تحوز تصنيف مؤسسات ناشئة؛

– أن تتطلب تكاليف منخفضة مقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها؛

– أن يتضمن نشاط المؤسسة إمكانية نمو كبيرة، لتسريع فترة خروجها من فترة الاحتضان، والتوجه نحو إقامة مشاريع ذات الكفاءة في النمو والتطور ؛

– ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل وفق ما تقتضيه أحكام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.2 المؤسسات الناشئة الزراعية:

يشار لها غالبا بـ "أصحاب الحيازات الصغيرة" و"الزراعة الصغيرة النطاق" عوضا عن استخدام مصطلح "الزراعة الأسرية". بالرغم من عدم وجود تعريف واحد للزراعة الأسرية"، إلا أن اللجنة التوجيهية للسنة الدولية للزراعة الأسرية للأمم المتحدة اعتمدت التعريف التالي: "تُعدّ [الزراعة الأسرية] وسيلة لتنظيم الإنتاج الزراعي والحرجي والسمكي والرعوي والاستزراع السمكي، وتتولى الأسرة إدارتها وتشغيلها، وتعتمد بشكل أساسي على اليد العاملة الأسرية، بما يشمل النساء والرجال على حد سواء. وثمة علاقة بين الأسرة والمزرعة وهما تتطوران معًا، وتؤديان وظائف اقتصادية وبيئية وإنجابية واجتماعية وثقافية" (منظمة الأغذية والزراعة، 2020، صفحة 16).

وفي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، تمثل الفكرة المهيمنة "للزراعة الأسرية"– وتوزيع العمل فيها– بنى اجتماعية حديثة نسبيًا. فهي لم تكن موجودة قبل قرنٍ من الزمن وكانت مترسّخة تاريخيًا في أذهان الشباب من خلال نظام H4 ، وهو برنامج لتنمية مهارات الشباب تقوده وزارة الزراعة الأمريكية ويُنفّذ في أكثر من 50 بلدًا (Bell& Wypler& Leslie، 2019؛ Rosenberg، 2015). وبالتالي، لا يشير مصطلح "صاحب الحيازة الصغيرة" إلى حجم المزرعة فحسب، بل الأهم إلى طريقة عملها، حيث يتولّى

مالك المزرعة أو مستأجرها إدارة المزرعة بنفسه أو يعمل فيها، وفي أغلب الأحيان –وليس بالضرورة – بمساعدة أفراد العائلة، من دون استبعاد إمكانية اللجوء من وقت إلى آخر إلى عمّال أجراء.

3.2 دوافع اللجوء إلى المؤسسات الناشئة الزراعية:

من بين الأسباب التي تجعل الدول والأفراد يفضلون إدماج أكبر للمؤسسات الناشئة في مختلف القطاعات الاستراتيجية لتحقيق تنويع اقتصادي وإقلاع متميز في الأنشطة الأكثر أهمية نذكر:

أ- دعم الابتكار الزراعي: يتبنى المزارعون الأسريون الابتكار دائما نظرا للعقبات التي يواجهونها في الجوانب التنظيمية أو المؤسسية أو الاجتماعية التي تشمل الحصول على التمويل والوصول إلى الأسواق وتسويق المنتجات بأفضل شكل، ولقد تعزز التوجه نحو الابتكار الزراعي تحت تأثير توجهات الاستدامة في ميداني الزراعة والأنظمة الغذائية (FAO, 2018, p. 6) .

ب- تفوق أداء المؤسسات الناشئة عن غيرها: تحظى المؤسسات الناشئة والمؤسسات الأسرية بعناية خاصة من مختلف دول العالم، والتي أدركت أهميتها، خاصة في وقت الأزمات نظرا للخصائص التي تتمتع بها، والشكل رقم 03 يبين تفوق أداء الشركات العائلية على غيرها خلال الأزمات الاقتصادية (Corporate Gouvernance Program, 2015, p. 51)

ج- تحويل مخرجات التعليم والتكوين إلى مشاريع حقيقية: حيث يساهم تحويل الأفكار إلى مشاريع منتجة في تحقيق النمو الاقتصادي.

د- تحقيق أهداف متعددة بنموذج واحد: فهي تسمح بتحقيق أغراض متعدد في نفس الوقت، اقتصادية، اجتماعية وتنظيمية. مكفولة من قبل القطاع العام والخاص، بالإضافة لمنظمات غير حكومية وتعاونيات...

هـ- تحويل المؤسسات من القطاع غير الرسمي للقطاع الرسمي: حيث يؤدي الاعتماد على المؤسسات الناشئة الزراعية إلى تحول هيكلي في الاقتصاد، نظرا لدمجها لأبعاد متعددة في نفس الوقت (Taglioni & Winkler, 2017)، أين تضطلع لتنويع الدخل مع تخفيف مخاطر "الموسمية" التي يتميز بها النشاط الزراعي عموما، ونقص كفاءة اليد العاملة ودوريتها، مع عدم اليقين المحيط بالدخل الزراعي بما يجعلها تخضع لتفاعل عوامل الدفع والجذب (Davis, Di Giuseppe, & Zezza, 2017, p. 69). وعليه نجد أن الكثير من المؤسسات الأسرية تحاول أن تبقى في القطاع غير الرسمي. يوضح لنا الشكل رقم 01 بعض الأسباب التي تجعل المؤسسات الأسرية الفلاحية تعزف عن الخوض في القطاع الرسمي (كأن تتحول إلى مؤسسات ناشئة زراعية).

الشكل 1: الأسباب الرئيسية لعدم تسجيل المؤسسات الناشئة في القطاع الرسمي في عينة من الدول

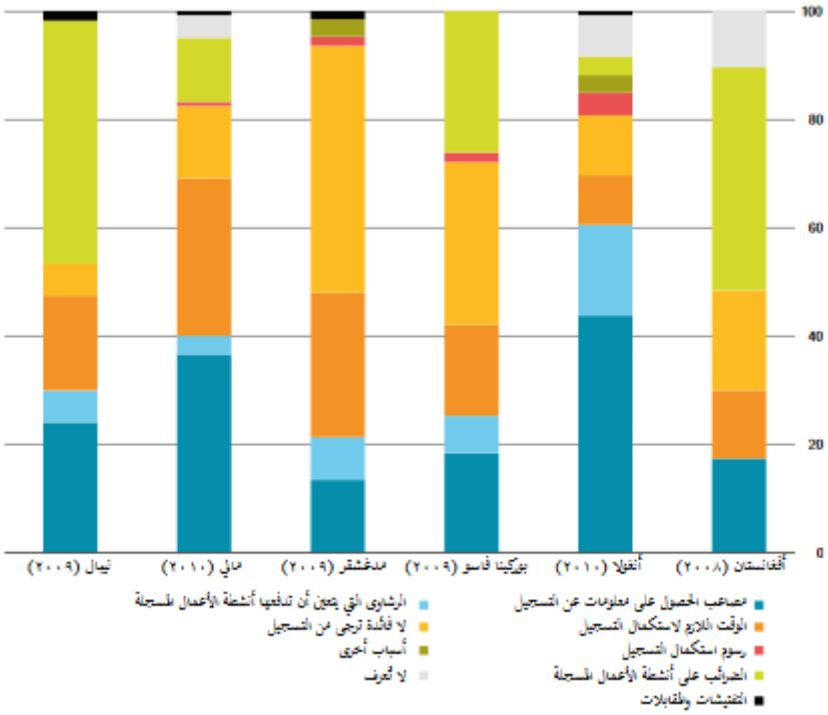

المصدر: (الأنكتاد، 2018، صفحة 79)

3. نماذج مبتكرة يمكن استغلالها لدى صغار المزارعين:

نظرا لارتباط سلة الغذاء العالمية للسلع الأساسية بشكل وثيق مع كفاية الانتاج الفلاحي في مختلف دول العالم. ونتيجة لتفضيل عديد الدول الانتقال من الزراعة الجماعية إل الزراعة القائمة على الأسر، كما أكدته التقارير الصادرة عن لجان الخبرة الرسمية لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية(FAO & IFAD, 2019a) ، نتيجة للمزايا والمنافع الاقتصادية، الاجتماعية والايكولوجية التي تتيحها الزراعة صغيرة النطاق والمؤسسات الناشئة الزراعية. وقد تم اقتراح في هذا الصدد مجموعة من المداخل المبتكرة ممكن توظيفها لتأسيس وإنشاء مؤسسات ناشئة زراعية.

1.3 استخدام التقنيات الجديدة لتحسين الإنتاج

أ- الزراعة المائية: هي مجموعة فرعية من أساليب الزراعة في الماء من خلال زراعة النباتات من دون تربة، وبالاعتماد على محاليل المغذيات المعدنية (دي كليرسك، فاتس، و ألفارو، فيفري 2018، صفحة 12). توفر الزراعة المائية والقائمة على نظم الزراعة البحرية والبرية فرصا كبيرة لزيادة الدخل في البيئات الهامشية، حيث تشمل مشاريع الاستزراع البحري من خلال الزراعة في مياه البحر كزراعة الطحالب الدقيقة والكبيرة لإنتاج الكتلة الحيوية والطاقة (المركز الدولي للزراعة الملحية، 2015، صفحة 14). توفر الزراعة المائية ذات التكنولوجيا البسيطة اقتصادا في المياه بنسبة تصل إلى 90 % وفي المساحة بنسبة 75 % (حيث عملت Sundrop على تطوير الزراعة المائية وفق نظام مستدام من خلال تحلية مياه البحر والطاقة الشمسية وزراعة الخضر في أي مكان دون الحاجة للأراضي، وتمكنت من الحصول على إنتاج يعادل ما يمكن إنتاجه في وسط تقليدي؛ تستخدم تعاونيات الرعي البسيطة في الضفة الغربية وقطاع

غزة الزراعة المائية لزراعة الأعلاف الممزوجة بالمكملات الغذائية الجافة بشكل يسمح بتوفير 30 % من تكلفة إطعام الحيوانات).

ب-الاعتماد على الطحالب كمواد أولية: يمكن إيجاد بدائل للمواد الأولية المكلفة من خلال الطحالب المزروعة في مواقع تربية الأحياء المائية، ومن شأن ذلك أن يحقق نتائج مالية أفضل ويحد من المخاطر الناتجة عن عمليات تربية الأحياء المائية.

ج-التعبئة المستدامة: من شأن استخدام "البلاستيك الحيوي" أن يحدث تغييرا عميقا في تعبئة الأغذية خاصة في ظل الآثار السلبية للتعبئة التقليدية على البيئة والمجتمع (عملت شركة "تيبا" على إنشاء حزمة للتعبئة قابلة لإعادة التدوير بشكل كامل دون رواسب سامة، مع جودة وخصائص تتوافق مع توقعات المستهلكين من البلاستيك العادي).

2.3 استخدام التقنيات الجديدة لتحسين كفاءة إيصال الغذاء

أهمها استخدام **الزراعة العمودية:** هي عملية زراعة الغذاء في طبقات مرصوصة بشكل عمودي، وإنتاج الأغذية في بيئات صعبة لا تتوفر فيها الأراضي الزراعية المناسبة. تستخدم الزراعة العمودية التربة والزراعة المائية وأساليب الزراعة الهوائية، وتقتصد ما نسبته 95 % من المياه والأسمدة والمكملات الغذائية مع زيادة الإنتاجية (تعتبر شركة AeroFarms الرائدة عالميا في مجال الزراعة العمودية ضمن النطاق التجاري منذ سنة 2004، حيث تنتج على مدار السنة أغذية آمنة وذات قيمة غذائية ووفقا لإنتاجية وصلت إلى 390 مرة ما يمكن إنتاجه تقليديا في نفس المساحة. الميزة الأساسية ضمن سلسة الغذاء هي بقاء منتجات الخضر والفواكه طازجة كونها محلية ولا تتأثر بالتغير المناخي الحاد او التحولات الموسمية).

3.3 دمج التقنيات والتطبيقات عبر القطاعات

يغير التحول الرقمي قطاع الزراعة بشكل جذري كما يفعل ببقية القطاعات، لقد أنشأت منظمة "الفاو" المحفظة الرقمية لمنظمة الأغذية والزراعة والتي تضم أكثر من 250 منتجا رقميا من أجل تمكين القدرات الرقمية لدعم المزارعين من خلال تحويل الهواتف المحمولة إلى أدوات زراعية جديدة (Digital public goods alliance, 2021, p. 15)

أ- استخدامات الذكاء الاصطناعي في الزراعة: يستخدم الذكاء الاصطناعي في معالجة المسائل المتعلقة بالأمن الغذائي إما من خلال التشغيل الأمثل للمورد البشري أو من خلال تعويضه من أجل تحسين ظروف العمل والإنتاجية الزراعية والاقتصاد في الوقت والجهد والتكلفة وزيادة الكفاءة الاستخدامية للموارد الطبيعية. يبرز دور الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الزراعة الالكترونية عبر ثلاثة مجالات فرعية هي: مراقبة التربة والمحاصيل، الروبوتات الزراعية، والتحليل لأغراض التنبؤ (منظمة الأغذية والزراعة، 2020).

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد على جعل العمليات ضمن سلاسل القيمة المعقدة (زراعة الأغذية ونقلها وتجهيزها وتسويقها) أكثر كفاءة واستدامة، ولكن لابد أن يراعي تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال الزراعة مبادئ الرفق بالحيوان والاعتبارات البيئية وسلامة الأغذية مع الأخذ بعين الاعتبار لتأثير ذلك على العمالة الزراعية والأثر الاجتماعي والاقتصادي على المدى الطويل لتفادي أي أثر اجتماعي سلبي **(Dongyu, 2021)**.

ب- الزراعة الدقيقة: تعتمد هذه الزراعة على تقنية "النانو" لطرح الجزيئات الثانوية داخل النباتات، حيث تستخدم الأسمدة والمبيدات ضمن كبسولات نانوية تطلق المواد المغذية والكيماويات بشكل بطيء ودقيق ومستدام. يمكن لتقنية النانو أن تسهم في: إهدار نحو 60 % من الأسمدة المسببة لتلوث البيئة؛ منح جرعات دقيقة من الأسمدة النانوية للمزروعات؛ معالجة الأمراض بشكل أفضل؛ والكشف عن وجود المبيدات في المحاصيل بناء على المعلومات الدقيقة.

ج- تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain)**:** تسمح هذه التقنية (التي تسمى أيضا السجلات الموزعة) بتأمين المعاملات الرقمية وحفظ البيانات، والتي وإن كان تطبيقها الأساسي متعلقا بالمعاملات المالية، إلاّ أنه من الممكن تطبيقها حتى على المعاملات الزراعية للحد من عدم الكفاءة والاحتيال وتعزيز الأمن الغذائي. يمكن أيضا الاعتماد على هذه التقنية في عملية التتبع من أجل تعقب المنتجات ضمن سلاسل التوريد والتعرف على الأغذية الملوثة ونطاق التلوث وتحديد نقاط الاختناق في تلك السلاسل (الهدر وفساد الأغذية).

د- تطبيقات الاقتصاد التشاركي: يمكن الاعتماد على فكرة "تقاسم الغذاء" و "الزراعة الجماعية" للحد من هدر الغذاء بالاعتماد على التطبيقات التكنولوجية (أسس رواد أعمال اجتماعيين شركة Olio التي أطلقت تطبيقا يربط بين الأفراد وجيرانهم والمحلات التجارية المحلية من أجل مشاركة الغذاء الفائض ومنع هدره والتخلص منه دون منفعة).

ويقدم هذا التحول فرصة كبيرة للحكومات لتحتل الصدارة في حقبة الثورة الزراعية الرابعة 4.0. ويمكن للحكومات، عبر تغيير النموذج التقليدي، أن تحقق الفوائد التالية:

الشكل 2: منحنى سيني يوضح تأثير تحقيق الأمن عبر ثلاثة سيناريوهات محتملة

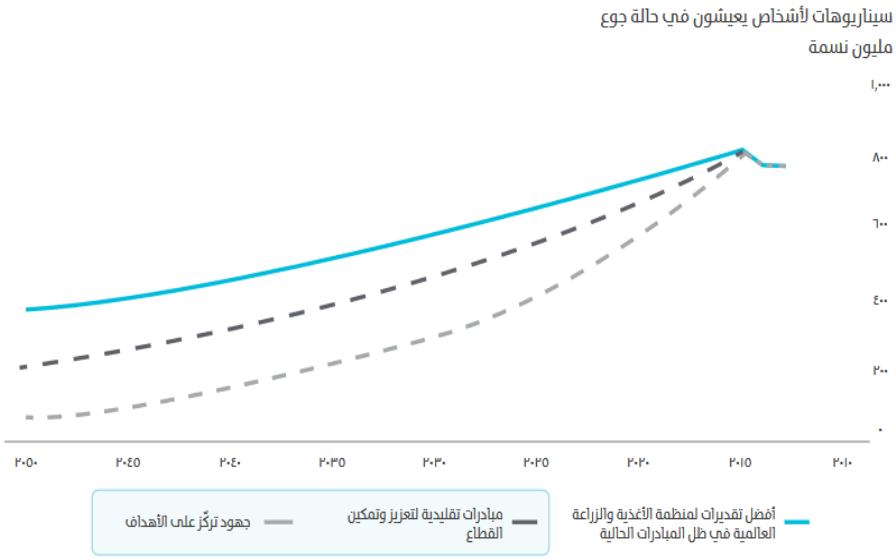

المصدر: (دي كليرسك، فاتس، و ألفارو، فيفري 2018، صفحة 19)

- ضمان الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الواردات؛
- التحول إلى مصدر للمنتجات إضافةً إلى الملكيات الفكرية والحلول الجديدة؛
- زيادة الإنتاجية ودعم التحول نحو اقتصاد قائم على الابتكارات والمعرفة.

وبرأينا يمكن للحكومات أن تتبع أحد السياستين في هذا النطاق: المنهجية التقليدية في القطاع في التصرف كمروج أو مسهل، أو بذل جهود مستهدفة تركز على تحقيق الأهداف. ولكن عدم اتخاذ أي خطوات وإبقاء الحال على ما هو عليه حالياً ليس أحد الخيارات المتاحة. وهذا وفق ما توصلت له دراسة أجرتها منظمة الأغذية والزراعة العالمية، كما يظهرها الشكل رقم2.

4. آليات وإجراءات تطوير المؤسسات الناشئة الزراعية في الجزائر

تعتبر الزراعة الأسرية الشكل السائد للزراعة في البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وتوجد في العالم أكثر من 500 مليون مزرعة أسرية. يتراوح المزارعون الأسريون بين أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين متوسطي الحجم، وهم يشملون الفلاحين، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية التقليدية، وصيادي الأسماك، والمزارعين في المناطق الجبلية، والرعاة، والعديد من المجموعات الأخرى التي تمثل كل إقليم ومنطقة أحيائية في العالم. وهم يديرون نظما زراعية متنوعة ويصونون منتجات غذائية تقليدية ويساهمون في نظام غذائي متوازن وفي الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي في العالم على السواء. كما أن المزارعين الأسريين متجذرون في الشبكات الإقليمية والثقافات المحلية، وينفقون معظم دخلهم داخل الأسواق المحلية والإقليمية، ويخلقون العديد من فرص العمل الزراعية وغير الزراعية. وإن كل الخصائص المذكورة أعلاه تعني أن المزارعين الأسريين يتمتعون بإمكانية فريدة للمضي نحو إيجاد نظم غذائية أكثر إنتاجية واستدامة في حال حظوا بدعم البيئات السياسية في هذا المجال **(Lowder, Skoet, & Singh, 2014, April)** .

وعليه وجب على الجزائر توفير المناخ الملائم لاستقطاب أكبر عدد من المؤسسات الناشئة الزراعية الجديدة منها أو تلك التي تعمل تحت الظل، وتكمن أهم القضايا التي تجعلها تحقق ذلك في:

1.3 توفير المرونة التنظيمية:

عكفت الجزائر على دعم وتمويل القطاع الخاص في الجزائر منذ بداية تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووضعت لذلك مختلف التدابير القانونية والتنظيمية (من خلال القوانين والمراسيم التنظيمية الصادرة في هذا الصدد). وحاليا نجدها حذت حذو نظيراتها من دول العالم في دعم المؤسسات الناشئة – باعتبارها محققة لطفرات نوعية على كافة الأصعدة.

أ- القوانين والأنظمة الداعمة للابتكار:

أفردت الجزائر للمؤسسات الناشئة وزارة لمتابعتها، وأنشأت لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال" وحددت مهامها وتشكيلتها وسيرها بموجب المرسوم التنفيذي 20-254. وهي تقوم بمتابعة عمل اللجنة التي تعكف على تنظيم مبادرات وجوائز بشكل دوري لتحفيز الشباب للخوض في تجربة المؤسسات الناشئة.

ب- التحفيز الجبائي وشبه الجبائي لتطوير المؤسسات الزراعية الناشئة في الجزائر:

تحظى المؤسسات الناشئة عموما والمؤسسات العاملة في القطاع الفلاحي من جملة من الإعفاءات والحوافز الجبائية وشبه جباية، كما تحظى المؤسسات المنشئة في المناطق الصحراوية من حوافز إضافية، خاصة إذا تمت عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أو غيرها من وكالات الدعم . ومن بين هذه الحوافز والإعفاءات نذكر:

✓ **مزايا جبائية** (قانون رقم 16-21، 2021):

- يستفيد حاملي المشاريع من إعفاء على الدخل الإجمالي تصل إلى عشرة (10) سنوات عن المداخيل الناتجة عن الأنشطة الفلاحية وتربية المواشي، الممارسة في:
  - الأراضي المستصلحة حديثا، وذلك ابتداء من تاريخ منحها؛
  - المناطق الجبلية، وذلك ابتداء من تاريخ بداية النشاط؛
- يستفيد حاملي المشاريع من إعفاء دائم من الضريبة على الدخل الإجمالي:
  - المداخيل الناتجة عن زراعة الحبوب والبقول الجافة والتمور؛
  - المداخيل الناتجة عن الأنشطة المتعلقة بالحليب الطازج الموجه للاستهلاك على حالته؛
  - مداخيل المستثمرات التي تقل أو تساوي مساحته: (6 هكتارات بالنسبة للمستثمرات الواقعة في الجنوب والهضاب العاليا؛ وهكتارين في المناطق الأخرى)؛
- يستفيد الشباب حاملي المشاريع من الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات بصفة دائمة في إطار صناديق التعاون الفلاحي، بعنوان العمليات البنكية والتأمين المحققة مع شركائها فقط؛ وكذا المداخيل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطازج الموجه للاستهلاك على حالته؛

- كما يستفيدون من الاعفاء المؤقت من الضريبة على أرباح الشركات (عند الاستفادة من إعانة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة) فتصل مدة الاعفاء إلى 3 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال، ترفع مدة الإعفاء إلى 6 سنوات عند ممارستهم لأنشطتهم في مناطق يجب ترقيتها؛ تمدد هذه الفترة بسنتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف 3 عمال على الأقل لمدة غير محددة؛
- يستفيد إضافة لذلك من إعفاء مؤقت حاملي المشاريع الذين يستفيدون من إعانة أحد وكلات الدعم المذكورة والذين يكون مقر مشاريعهم في الجنوب، يستفيدون من مساعدة صندوق تسيير عمليلات الاستثمارات العمومية المسجلة في ميزانية التجهيز للدولة وتطوير مناطق الجنوب والهضاب العاليا، تمدد مدة الإعفاء إلى 10 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال

✓ **مزايا شبه جبائية:**

- تخفيض حصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الاجتماعي؛
- تخفيض حصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الاجتماعي (عند توظيف الشباب طالبي الشغل):
  - الشمال: 56 % إلى 80 %
  - الهضاب العليا والجنوب: 72% إلى 90%

✓ **مزايا إضافية أخرى:**

- التسديد الجزئي أو الكلي للمصاريف المتعلقة بأشغال البني التحتية في إطار النظام الاستثنائي؛
- منح الامتياز على الأوعية العقارية بصيغة التراضي على مدة 33سنة قابلة للتجديد والتي تؤدي نفس حقوق الملكية الناشئة عن التنازل؛
- يرخص للخزينة بالتكفل بالفوائد البنكية للاستثمارات المنجزة من طرف مؤسسات القطاع الصناعي، الموجهة لاقتناء التكنولوجيا والتحكم فيها، بغرض تعزيز معدل الإدماج لمنتجاتها وقدراتها على المنافسة.

ج- دعم الشراكة بين القطاع العام والخاص:

يؤدي تعزيز الحوار والشراكة بين القطاع العام والخاص إلى جملة من الفوائد على الصعيدين الجزئي والكلي، وهو ما تحاول الجزائر الخوض فيه من خلال قانون الشراكة قيد المناقشة على مستوى أجهزة الدولة المختصة، والذي من شأنه أن يحقق المزايا التالية (Herzberg, B., & Wright, 2013) و (te Velde, 2013) و (Economic Commission for Latin America and the Caribbean, 2010):

- الرفع من الإنتاجية على مستوى الشركة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي؛
- تحقيق مكاسب في النمو تنبع من رابطة الشراكة في الأعمال؛

- تعزيز التشاور والتداول وتقاسم المعلومات وبناء الثقة بين الأطراف؛
- تحسين مناخ الاستثمار وبناء جو من الثقة والفهم المتبادلين بين القطاع العام والخاص؛
- تنمية رؤية مشتركة وبروتوكولات اجتماعية وسياسية بين منظمات أرباب العمل والنقابات العمالية؛
- المساعدة في تجاوز أوجه الفشل الحكومي الناجم عن حالات عدم اليقين على صعيد السياسات؛
- تحديد الإجراءات العامة المطلوبة لزيادة تعجيل نمو المؤسسات، وتوفير التغذية المرتدة؛
- ترشيد الحكومات في تحديد مجالات مستحدثة للمزايا النسبية وقطاعات جديدة للنشاط الاقتصادي، وصياغة توجه استراتيجي للمستقبل؛
- تعزيز القدرات المؤسسية والإدارية والتكنولوجية والسياسية وبناءها في القطاعين الخاص والعام من خلال عملية التعلم المتواصل.

د– تسهيل الوصول إلى أسواق جديدة ودعم التسويق:

توفر الأسواق ذات الأداء الجيد (انظر الجدول 02) آلية يمكن من خلالها للمزارعين الاندماج في الاقتصاد ككل، وتتيح لهم فرصا لرفع مستوى دخلهم وتحسين سبل كسب العيش، إضافة إلى الخيارات التي تفتحها أمامهم لاتخاذ قرارات أفضل بشأن الإنتاج وكيفية الاستثمار في مزارعهم. يعاني المزارعون في بعض الدول النامية من مشكلة "الاستبعاد" لعدة أسباب منها ما يتعلق بالمتطلبات الصارمة في سلاسل القيمة الغذائية الجديدة (منظمة الأغذية والزراعة، 2020، صفحة 68) ، وعليه فإن مرافقة المشاريع الناشئة ودعمها من الناحية التسويقية في غاية الأهمية.

الجدول 1: مقارنة بين الأسواق التقليدية والأسواق الناشئة حديثا للمنتجات الزراعية والغذائية

	الأسواق التقليدية	الأسواق الناشئة حديثا
من يملك الروابط في سلسلة الغذاء؟	تتحكم الشركات بمعظم الروابط القائمة بين إنتاج الأغذية وتجهيزها وتوزيعها	تعود ملكية المسارات الأقصر إلى منتجي الأغذية أو حتى المستهلكين أو بالشراكة بينهما.
ما هو دور المزارعين؟	يقتصر دور المزارعين على تسليم المواد الأولية لصناعة الأغذية.	يتولى المزارعون الذين يمارسون وظائف متعددة في المزرعة: التجهيز؛ البيع المباشر؛ وإعادة تصميم عمليات الإنتاج استجابة لمتطلبات المستهلكين.
من يحصل على القيمة المضافة؟	تتركز القيمة المضافة في الشركات	يحصل المزارعون على حصة أكبر من القيمة المضافة.
كيف يتم توجيه الفائض؟	تستفيد الشركات من الفائض المتراكم للتوسع والاستحواذ على شركات أخرى	يتم استخدام فائض المداخيل في توسيع القدرات الإنتاجية في المزرعة من أجل الصمود وتحسين سبل كسب العيش ودعم الزراعة متعددة الوظائف.

المصدر: (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2021 ، صفحة 81)

2.3 الحوافز المالية للمؤسسات الزراعية الناشئة في الجزائر:

تعتبر إشكالية التمويل أكثر المسائل جدية في مسار إنشاء المؤسسات بشكل عام، وبالرغم من التكلفة المنخفضة نسبيا للشركات الناشئة فقد تتطلب رؤوس أموال هامة لا يمكن للشباب الراغب في إنشائها توفيرها، لذا يمكن اللجوء إلى مصادر التمويل المتاحة في إطار دعم المؤسسات والشباب التي توفر النقدية، والإعانات الموجهة، والقروض المتناهية الصغر وبرامج الائتمان الأخرى، ورأس المال التأسيسي، والتأمين) والخدمات الاستشارية (الإرشاد والتدريب) المصممة لتلبية احتياجات المزارعين الشباب وغيرهم من العاملين لحسابهم الخاص في النظم الغذائية.

أ- القروض:

إلى جانب القروض الممكن أن يستفيد منها حاملو المشاريع الناشئة، والتي تضمنها الوزارة الوصية من خلال ....، نجد أن الدولة قد أتاحت نوعين من القروض لفائدة الفلاح بشكل عام والتي يستطيع حاملو المشاريع الناشئة في القطاع الفلاحي الاستفادة منها: ويتعلق الأمر بـ:

أ.1 قرض الرفيق R'FIG: حسب قانون التوجيه الفلاحي 2008 هو قرض موسمي بدون فوائد يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR للفلاحين والمربيين، مدته سنتين تتحمل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري التغطية الكاملة للفائدة. يتعين على المستفيدين منه تسديده في مدة لا تتجاوز 24 شهر كأقصى حد، لكن الوزارة عمدت إلى إضافة 6 أشهر أخرى لتسهيل عملية الدفع للفلاحين الذين يصعب عليهم التسديد في الفترة القانونية المحددة. حيث يغطي هذا القرض مجموعة من المجالات كما يلي:

- **القرض الموسمي:** يوجه هذا النوع لاقتناء المدخلات اللازمة المتعلقة بنشاط المستثمرات الفلاحية من بذور، الشتلات، الأسمدة، مبيدات ...؛ وكذا أعلاف للحيوانات الموجهة للتربية ووسائل الري ومنتجات الأدوية البيطرية؛ اقتناء المنتجات الفلاحية لتخزينها ضمن نظام ضبط المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك« SYRPALAC »، تمويل عمليات زراعية؛ بالإضافة لحملة الحصاد والدرس.
- **القرض الفيدرالي:** وهو موجه للمتعاملين الاقتصاديين، المؤسسات الاقتصادية والتعاونيات والمجموعات المشاركة في الأنشطة المرتبطة بتحويل الطماطم الصناعية، إنتاج كل من الحليب، الحبوب، بذور البطاطس، زيتون المائدة وزيت الزيتون، العسل، منتجات محلية؛ بالإضافة لوحدات تصنيع العجائن (المعكرونة والكسكسي)، تغليف وتصدير التمور، إنشاء وحدات الثروة الحيوانية ومراكز التسمين، التلقيح الصناعي ونقل الأجنة، ذبح وتقطيع الدواجن، تسويق المنتجات الزراعية وتخزينها وتعبئتها وتثمينها، إنتاج وتوزيع الأدوات الزراعية الصغيرة والري والبيوت البلاستيكية. ....

أ.2 قرض التحدي: قرض استثماري محسّن، يمنح من قبل بنك بدر Banque BADR، في إطار إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الزراعية غير المستغلة تابعة للمتعاملين الخواص أو الملكية الخاصة للدولة. يتم تغطية الفوائد المترتبة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري. تمنح مجموعة الامتيازات المرتبطة به على النحو التالي:

يمنح القرض بدون فوائد في حالة السداد خلال السنوات الخمسة الأولى، وفي حالة عدم السداد القرض خلال السنوات الخمسة يتم إعادة جدولة نسب الفوائد ابتداء من السنة السادسة الى غاية السنة السابعة بنسبة 1%؛ ترتفع هذه النسبة إلى 3%من السنة الثامنة إلى غاية السنة التاسعة؛ بعد هذه الفترة يتحمل هذا المستفيد على عاتقه نسبة هذه الفائدة بكاملها.

يغطي قرض التحدي المجالات التالية:

– إنشاء معدات وتحديث مستثمرات الفلاحة وتربية الحيوانات؛

– تعزيز القدرات الإنتاجية للمستثمرات الحالية وغير المستغلة؛

– المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في تكثيف المنتجات الزراعية والحيوانية وتصنيعها وتثمينها والتي تتطلب احتياجات تمويل متوسطة الأجل (قرض فدرالي).

ب– المساهمات:

المساهمة في رأس المال كشريك سيما بالمشاريع الكبيرة أو بالقطاعات الأقل تفضيلا لدى البنوك التجارية. من أجل الحصول على موافقة الصندوق لتقديم تمويل في شكل مساهمات، يجب على المشروع أن يستجيب لجميع المعايير الاقتصادية لتوظيف المال وإلى أثر إيجابي ملموس على التنمية الاقتصادية وتقتصر هذه المساهمات على مدة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين المعنيين. ويمكن للصندوق أن يساهم في أحد المراحل التالية:

- الاستثمارات المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتوسيعها وتأهيلها؛
- عمليات زيادة رأسمال المؤسسات الخاصة الوطنية المعنية، بما في ذلك تلك المتحسبة إبرام شراكة مع متعامل أجنبي، في ظل احترام الأحكام التشريعية الدقيقة؛

تضبط مستويات المساهمة بنسبة 34 % حسب الشروط المطابقة للقانون الأساسي للصندوق، والتي تحدد باتفاقية يتفاوض بشأنها الطرفان المعنيان. وتتم الشراكة في ظل أحد الأشكال التالية:

- رأسمال المخاطرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في طور الإنجاز؛
- رأسمال التنمية؛
- تمويل إعادة الهيكلة، نقل وشراء الأسهم التي تمتلكها شركة رأسمال الأخرى بهدف الحفاظ على استمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمحافظة على موظفيها.

ج– الدعم الفلاحي

من خلال البرامج المسطرة في إطار تجديد الاقتصاد الفلاحي يأتي الدعم الفلاحي لمرافقة الفلاحين والمربين من أجل تطوير المستثمرات الفلاحية وكذا تنمية الثروة الحيوانية وهذا لتحسين القدرات الإنتاجية حتى نتحصل على تنمية مستدامة وأمن غذائي دائم وهذا من خلال المقررات:

- المقرر رقم414 المؤرخ في 2014/05/22 (الاستثمار)؛
- المقرر رقم 9 المؤرخ في 2014/10/02 (الري الفلاحي)؛
- المقرر رقم 769المؤرخ في 2014/08/12(العتاد الفلاحي)؛
- المقرر رقم 639 المؤرخ في 2014/07/13(الزيتون)؛
- المقرر رقم 640المؤرخ 2014/07/13 (الحمضيات).

ويؤهل للاستفادة من دعم الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA):

- أن يكون الفلاحون المستثمرون أو المربون بصفة فردية أو مجموعات؛
- أن تكون المؤسسة المنشأة مختصة في الميدان الفلاحي؛

كما يمكن للمؤسسات الناشئة الزراعية أن تستفيد من أشكال أخرى من الدعم، مثل:

- دعم الأسمدة في الزراعات الاستراتيجية (نخيل، حبوب، أعلاف، بطاطا)، والذي تقدر نسبة التخفيض عليه بـ 20%؛
- دعم الغراسات التي تتم في البيوت البلاستيكية، والذي يصل إلى 45 000 دج/للبيت، في حدود 5 بيوت بلاستيكية كحد أقصى

5. خاتمة:

تحتل المؤسسات الناشئة مكانة هامة في الاقتصاد الوطني، باعتبارها قطاعا إنتاجيا يكتسي أهمية كبيرة في زيادة الدخل الوطني، وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدرا لتوفير العملات الصعبة، ولإتاحة فرص التشغيل للأيادي العاملة، وأداة لتحقيق النمو ودعم برامج التنمية الاقتصادية. وفي هذا السياق تفطنت العديد من دول العالم لأهمية المؤسسات الزراعية الناشئة فأولتها أهمية كبيرة في برامجها التنموية، ووضعت عدة استراتيجيات لتطوير القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي عن طريق دعم وتشجيع أنشطتها الاستثمارية وتنويعها، ولبلوغ هذا الهدف، نجد العديد من الدول من بينها الجزائر كغيرها من الدول تبنت العديد من السياسات المالية والقانونية والجبائية والتي تضمن لها تحقيق ذلك.

وعليه توصلنا في هذه الورقة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- المؤسسات الناشئة الزراعية هي عبارة عن مؤسسات حديثة النشأة قادرة على استحداث أنشطة مبتكرة لتساهم في تحقيق التنمية الزراعية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا لقدرتها على توفير مناصب الشغل وخلق الثروة؛

- بغية مواجهة التحديات التي يفرضها القطاع الفلاحي والمرتبطة بالاستغلال العقلاني للثروات الطبيعية (المياه والتربة)، وكذا انعكاسات التغيرات المناخية على أنظمة الإنتاج وفق الحلول العلمية والإبداعية، من المهم استغلال الحلول التي تقترحها المؤسسات الناشئة لبلوغ مرحلة الفلاحة الذكية والمستدامة، من أجل تعزيز الأمن الغذائي.
- دعم الشباب والمؤسسات التي توفر النقدية، والإعانات الموجهة، والقروض المتناهية الصغر وبرامج الائتمان الأخرى، ورأس المال التأسيسي، والتأمين والخدمات الاستشارية (الإرشاد والتدريب) المصممة لتلبية احتياجات المزارعين الشباب وغيرهم من العاملين لحسابهم الخاص في النظم الغذائية؛
- تسهم المؤسسات الناشئة الزراعية في إحداث تحول هيكلي في الاقتصاد، حيث تضطلع لتنويع الدخل مع تخفيف مخاطر الموسمية التي يتميز بها النشاط الزراعي عموما، ونقص كفاءة اليد العاملة ودوريتها، مع عدم اليقين المحيط بالدخل الزراعي بما يجعلها تخضع لتفاعل عوامل الدفع والجذب؛

من خلال هذه الدراسة يتم إدراج بعض التوصيات التي نراها مهمة وذلك لتشجيع المؤسسات الزراعية الناشئة على تطوير ودعم القطاع الفلاحي في الجزائر:

- ضرورة تكييف سياسات دعم القطاع الفلاحي حسب متطلبات واحتياجات المؤسسات الناشئة باعتبارها أداة لتحقيق التنمية؛
- تشجيع التوجه نحو المؤسسات الزراعة الناشئة المستحدثة كفرصة بديلة للصناعات الأخرى كونها مصدر خلق الثروة؛
- تعزيز تمويل المؤسسات الزراعية الناشئة عن طريق القروض التي يستفيد منها حاملو المشاريع الناشئة، والتي تضمنها الوزارة الوصية.
- تقديم تحفيزات الاقتصادية والمالية والجبائية من أجل تحقيق ثروة اقتصادية وطنية.
- تنظيم أيام دراسية ودورات تكوينية في الجامعات وتظاهرات المؤسسات الاقتصادية ورجال الأعمال، للتعريف بالمؤسسات الزراعية الناشئة ومدى قدرتها على خلق فرص اقتصادية واجتماعية وبيئية وطنية.

6. قائمة المراجع:

القانون رقم 20. (2018). المتعلق بالمؤسسات الناشئة. *المؤرخ في 17 أفريل 2018*. العدد 32: الجرائد الرسمية للجمهورية التونسية.

Corporate Gouvernance Program. (2015). *Advisory Services Conference. Amman.* Jordan: IFC.

Davis, B., Di Giuseppe, S., & Zezza, A. (2017). Households in rural Africa still rely on agriculture. In L. Christiaensen, & L. e. Demery, *Agriculture in Africa: Telling Myths from Facts* (pp. 65-73). Washington: World Bank.

Digital public goods alliance. (2021). *Reviewing a year of digital public goods.*

Dongyu, Q. (2021). *Ethics of Artificial Intelligence event.* Retrieved from FAO: https://www.fao.org/director-general/speeches/detail/en/c/1309616

Economic Commission for Latin America and the Caribbean. (2010). *Barbados: Public–private sector partnership. United Nations publication.* Santiago: LC/W 285.

FAO & IFAD. (2019a). *United Nations Decade of Family Farming 2019-2028 – Global Action Plan.* Rome: FAO. Retrieved from www.fao.org/3/ca4672en/ca4672en.pdf

FAO. (2018). *FAO's work on agricultural innovation.*

Herzberg, B., & Wright, A. (2013). The PPD. *A toolkit for business environment reformers. Operational guidelines for the charter of good practice in using public–private dialogue for private sector development*. Department for International, United Kingdom: Development World Bank, International Finance Corporation and OECD Development Centre.

Lowder, S., Skoet, J., & Singh, S. (2014, April). *What do we really know about the number and distribution of farms and family farms in the world? . Background paper for The State of Food and Agriculture*. Retrieved from Food and Agriculture Organization of the United Nations: http://www.fao.org/3/i3729e/i3729e.pdf

Taglioni, D., & Winkler, D. (2017). *Making Global Value ins Work for Development.* Washington: International Bank for Reconstruction and Development/World Bank.

te Velde, D. (2013). Introduction and overview. In t. V. DW, *State–Business Relations and Industrial Policy: Current Policy and Research Debates.* London: Economic and Social Research Council–Department for International Development Growth Research Programme.

الأنكتاد. (2018). *تقرير أقل البلدان نموا، ريادة الأعمال لإحداث التحول الهيكلي: بعيدا عن واقع سير الأعمال كالمعتاد*. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

المركز الدولي للزراعة الملحية. (2015). *الزراعة المبتكرة في البيئات المالحة والهامشية*. دبي.

فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية. (2021). *تشجيع الشباب على المشاركة والعمل في الزراعة والنظم الغذائيةالنظم الغذائية*. روما: عن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي.

قانون رقم 16-21. (30 ديسمبر، 2021). المتضمن قانون المالية لسنة 2022. *المؤرخ في*. الجزائر: الأمانة العامة للحكومة.

لمرسوم التنفيذي رقم 254/20. (15 09، 2020). المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها. *المؤرخ في*. ج ر عدد 55، الجزائر: الأمانة العامة للحكومة.

ماثيو دي كليرسك، أنشو فاتس، و بيل ألفارو. (فيفري 2018). *الزراعة 4.0: مستقبل تكنولوجيا الزراعة*. القمة العالمية للحكومات بالتعاون مع OLIVER WYMAN.

محمد الساحلي. (15 10، 2021). *معنى الشركات الناشئة*. تم الاسترداد من http://planning/entrepreurship/academy.com

منظمة الأغذية والزراعة. (2020). *حالة أسواق السلع الزراعية 2020 ، الأسواق الزراعية والتنمية المستدامة: سلاسل القيمة العالمية والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والابتكارات الرقمية*. روما. تم الاسترداد من https://www.fao.org/3/cb0665ar/cb0665ar.pd

منظمة الأغذية والزراعة. (24 9، 2020). *من شأن أفضل الممارسات في مجال الذكاء الاصطناعي في الزراعة أن تساعد على سدّ الفجوة الرقمية*. تم الاسترداد من https://www.fao.org/news/story/ar/item/1309805/icode

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (17 03، 2020). *اجتماع تنسيقي حول تطوير قطاع الفلاحة باستعمال مخرجات وتطبيقات البحث العلمي والإبداع التكنولوجي الرقمي من خلال إدماج المؤسسات الناشئة*. تم الاسترداد من http://madrp.gov.dz/ar/اجتماع-تنسيقي-حول-تطوير-قطاع-الفلاحة/